المجلة العراقية للبحوث الانسانية والاجتماعية والعلمية
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN 2790-1254
العدد 12 شباط 2024
No.12 Feb 2024

الصرف العربي ومشكل المعيارية

م . د . حسن راضي اعبيد
وزارة التربية -المديرية العامة لتربية الرصافة الثالثة

ملخص البحث

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على خير خلقه محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين وأصحابه المنتجبين.

يُعد علم الصرف من أهم علوم اللغة العربية وأصعبها، فهو بناء لبناتها، وبه ظهرت خصائصها وعجائب مكنوناتها، وقد أطبق الأولون وثلة من الآخرين على شرف التصريف من بين علوم العربية، فكان في جمهرتهم أشرف العلم وأحراهم بالتقديم، والذي يبين أهميته احتياج جميع المشتغلين بالعربية إليه أيما حاجة لأنه ميزان العربية وتعرف به ذوات الكلم، ويحتل المنزلة الأولى في خدمة هذه اللغة، ولا ضير في تقدم النحو على الصرف في كثير من المؤلفات، ولا يعكس ذلك قلة الاهتمام بالصرف فهو يمس الجانب الاول في التركيب والكلام وهو بنية الكلمة، لذا تناولت في بحثي هذا الصرف العربي من الوجهة التاريخية ونوهت إلى بعض آراء المحدثين الذي يختص بهذا العلم والذي يرى قصور الدراسة القديمة التي انتهجها القدماء والذي يطلق عليه المعيارية، لذا جاء بحثي بعنوان (الصرف العربي ومشكلة المعيارية) وقد نهج إلى أن يكون في تمهيد ومبحثين وخاتمة، تناولت في التمهيد التعريف بالصرف والمعيارية لغة واصطلاحا، واختلاف الآراء في تعريفهما عند القدماء والمحدثين ، أما المبحث الأول فقد تضمن مفهوم علم الصرف تحت عنوان (الصرف العربي) وابتدأته بأول من ذكر هذا المصطلح، والموضوع الذي وضع له، ثم انتقلت الى واضع علم الصرف والاختلافات حوله مع ذكر بعض الآراء التي قيلت في أهميته وغايته، ثم انتقلت إلى ذكر الدروس اللغوية، والعلاقة بين الدرس النحوي والدرس الصرفي، والسبب من تقديم النحو عليه، ونوهت الى الدرس الصوتي والصرفي عند القدماء والمحدثين مع ذكر المصطلحات الحديثة التي صيغت لهذا العلم، واشتمل المبحث الثاني على ظاهرة المعيارية بعنوان (المعيارية في الدرس العربي) وابتدأته بالنزعة المعيارية، وعرجت في صلب المنهج المعياري والقواعد التي يعتمد عليها والذي ينأى بها عن الوصف، ونوهت أيضا إلى الأسس التي تعتمد عليها المعيارية كـ(القياس والتعليل) والتي اعتمدها النحاة واعتبروها الركيزة الأساسية لقواعد العربية ومسائلها، وختمت مبحثي هذا بذكر المشاكل المعيارية وأسبابها من قبل المحدثين لاسيما آراء تمام حسان، واعقبت هذه المباحث خاتمة أبانت عن أهم النتائج التي توصلت إليها، والحمد لله رب العالمين .

كلمات مفتاحية : الصرف ، اللغة ، العربية

Arabic morphology and the problem of standardization

L . Dr . Hassan Radhi Abaid
Ministry of Education - General Directorate of Education of Rusafa III

Research Summary

Thanks be to God, Lord of all worlds Morphology is one of the most important and difficult sciences of the Arabic language. What shows its importance is that all those working in Arabic need it whenever they need it, because it is the standard of Arabic, and by it the consonants of speech are known. Therefore, in my research, I dealt with this Arabic morphology from the historical point of view, and I noted some of the opinions of the modernists who specialize in this science and who see the shortcomings of the ancient study that the ancients followed, which is called standardization. Therefore, my research came under the title (Arabic morphology and the problem of standardization) and it was intended to be in an introduction and two sections. And in conclusion, In the introduction, I discussed the definition of morphology and normativity linguistically and terminologically, and the differences of

opinions in defining them. As for the first section, it included the concept of morphology under the title (Arabic morphology), and I began with the first person to mention this term, and the topic for which it was developed. Then I moved to the originator of morphology and the differences around it, while mentioning some of the opinions that were expressed regarding its importance and purpose. Then I moved on to mention the linguistic lessons, and the relationship between them, and mentioned the phonetic and morphological lessons according to the ancients and moderns, while mentioning the modern terminology of this science. The second section included the phenomenon of normativity, entitled (Normativity in the Arabic Lesson), and it began with the normative tendency. I delved into the core of the normative approach and the rules on which it is relied upon and which are far removed from description. I also pointed out the foundations on which normativity depends, such as (analogy and reasoning), which grammarians adopted and considered the basic foundation of Arabic grammar and its issues. I concluded my study by mentioning the normative problems and their causes by the hadith scholars, especially the opinions of the hadith scholars. Perfect, Hassan. These investigations were followed by a conclusion that revealed the most important results I reached, and praise be to God, Lord of the Worlds.
Keywords: morphology, language, Arabic

المقدمة

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على خير خلقه محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين وأصحابه المنتجبين .

يُعد علم الصرف من أهم علوم اللغة العربية وأصعبها، فهو بناء لبناتها، وبه ظهرت خصائصها وعجائب مكوناتها، وقد أطبق الأولون وثلة من الآخرين على شرف التصريف من بين علوم العربية، فكان في جمهرتهم أشرف العلم وأحراهم بالتقديم، والذي يبين أهميته احتياج جميع المشتغلين بالعربية إليه أيما حاجة لأنه ميزان العربية وتعرف به ذوات الكلم، ويحتل المنزلة الأولى في خدمة هذه اللغة، ولا ضير في تقدم النحو على الصرف في كثير من المؤلفات، ولا يعكس ذلك قلة الاهتمام بالصرف فهو يمس الجانب الاول في التركيب والكلام وهو بنية الكلمة، لذا تناولت في بحثي هذا الصرف العربي من الوجهة التاريخية ونوهت إلى بعض آراء المحدثين الذي يختص بهذا العلم والذي يرى قصور الدراسة القديمة التي انتهجها القدماء والذي يطلق عليه المعيارية، لذا جاء بحثي بعنوان (**الصرف العربي ومشكلة المعيارية**) وقد نهج إلى أن يكون في تمهيد ومبحثين وخاتمة، تناولت في التمهيد التعريف بالصرف والمعيارية لغة واصطلاحا، واختلاف الآراء في تعريفهما عند القدماء والمحدثين ، أما المبحث الأول فقد تضمن مفهوم علم الصرف تحت عنوان (**الصرف العربي**) وابتدأته بأول من ذكر هذا المصطلح، والموضوع الذي وضع له، ثم انتقلت الى واضع علم الصرف والاختلافات حوله مع ذكر بعض الآراء التي قيلت في أهميته وغايته، ثم انتقلت إلى ذكر الدروس اللغوية، والعلاقة بين الدرس النحوي والدرس الصرفي، والسبب من تقديم النحو عليه، ونوهت الى الدرس الصوتي والصرفي عند القدماء والمحدثين مع ذكر المصطلحات الحديثة التي صيغت لهذا العلم، واشتمل المبحث الثاني على ظاهرة المعيارية بعنوان (**المعيارية في الدرس العربي**) وابتدأته بالنزعة المعيارية، وعرجت في صلب المنهج المعياري والقواعد التي يعتمد عليها والذي ينأى بها عن الوصف، ونوهت أيضا إلى الأسس التي تعتمد عليها، المعيارية كـ(القياس والتعليل) والتي اعتمدها النحاة واعتبروها الركيزة الأساسية لقواعد العربية ومسائلها، وختمت مبحثي هذا بذكر المشاكل المعيارية وأسبابها من قبل المحدثين لاسيما آراء تمام حسان، واعقبت هذه المباحث خاتمة أبانت عن أهم النتائج التي توصلت إليها، والحمد لله رب العالمين .

التمهيد

الصرف لغة :

الصرف فضل الدرهم في القيمة، وجودة الفضة، وبيع الذهب بالفضة، ومنه الصيرفي لتصريفه احدهما بالاخر[1] وقيل: الصرف: ان تصرف انساناً عن وجه يريده الى مصرف غير ذلك ، وصرّف الشيء أعمله في غير وجه، وتصاريف الأمور: تخاليفها، ومنه تصاريف الرياح والسحاب[2] ، والصرف: ما يتصرف به وتصريف الأيات : أي تبيينها، ومنه قوله تعالى : ﴿وَصَرَّفْنَا ٱلْءَايَٰتِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾[3][4] .

اصطلاحاً:

لقد اختلف النحاة والصرفيون في تعريفه ودلالته[5]، ويمكن تلخيص البعض من آرئهم :

قال ابن جني (ت 392هـ) التصريف: ((هو أن تأتي إلى الحروف الأصول فتصرف فيها بزيادة حرف أو تحريف بضرب من ضروب التغيير))[6] ، وقيل الصرف : هو أن تصرف الكلمة المفردة فتتولد منها ألفاظ مختلفة ومعان متفاوتة[7] ، وقال ابن يعيش(ت643هـ): ((التصريف : كلام على ذوات الكلم))[8] ، وقال الاندلسي أبو حيان(ت745هـ) : ((التصريف : معرفة ذوات الكلم في أنفسها من غير تركيب))[9] ، وذكر صاحب التعريفات أن الصرف : علم يعرف به أحوال الكلم من حيث الإعلال[10]، وعرفه الدكتور حسن هنداوي بأن التصريف : هو تصيير الكلمة على خلاف ما كانت عليه في الصيغة ، والتصريف في علم اللغة الحديث يبحث في الوحدات الصرفية (المورفيمات) التي تؤدي وظائف محددة في الصيغ[11] .

المعيارية لغة :

قال الخليل(ت 175هـ) : ((العيار: ما عايرت به المكاييل ، والعيار صحيح وافر تام عايرته ، أي: سويته عليه فهو المعيار))[12]، والمعايرة : التقدير بالحجم بمحاليل قياسية معروفة قوتها، وفي الفلسفة : نموذج متحقق أو متصور لما ينبغي أن يكون عليه الشيء، ومنه العلوم المعيارية : وهي المنطق والأخلاق والجمال ونحوها[13] .

---

1 – ينظر: كتاب العين للخليل مادة (صرف) 7 / 109.

2 – ينظر: لسان العرب لابن منظور مادة (صرف)9 / 189.

3 – سورة الاحقاف اية 27 .

4 – ينظر: تاج العروس للزبيدي مادة (صرف) 24 / 12 – 20 .

5 – ينظر: مناهج الصرفيين ومذاهبهم ، حسن هنداوي 15 .

6 – تصريف الملوكي لابن جني 2 .

7 – ينظر: المفتاح في الصرف للجرجاني 26 .

8 – شرح الملوكي لابن يعيش 19 .

9 – المبدع في التصريف لابن حيان 49 .

10 – ينظر: التعريفات 133 .

11 – ينظر: مناهج الصرفيين ومذاهبهم 16 – 24 .

12 – كتاب العين مادة (عيار) 2 / 239 .

13 – ينظر: المعجم الوسيط 639 .

اصطلاحا :

المعيارية : هي ذلك المستوى الكلامي الذي له صفة رسمية، والذي يستعمله المتعلمون تعليما راقيا، وعرفها الأوربيون بأنها وصف اللغة أو النحو أو القواعد العامة[1] ، وتعرف المعيارية أيضا : بوصفها منهجا من مناهج البحث اللغوي بأنه ذلك المنهج الذي يقوم على صناعة المعايير وبناء القواعد اللغوية لكي يصاغ علم من العلوم اللغوية صياغة دقيقة وتحدد ملامحه ومباحثه فإنه يجب تحديد القواعد والمعايير المطردة في هذا العلم[2] .

ونقل عبد الله درويش بأن المعيارية : هي الدراسة التي تهتم بالقواعد التقليدية[3] .

المبحث الاول
الصرف العربي

اولًا : مصطلح الصرف :

إن المصطلح لايوجد منعزلا، فمكانه الطبيعي هو النص العلمي، وتنشأ المصطلحات بنشوء العلم الذي تشكل مفاتيحه، وتتطور بتطوره، وتتحدد مفهوماتها بدقة كلما اتسعت آفاق ذلك العلم، والمصطلح الصرفي شأنه شأن مصطلحات العلوم الاخرى، نشأ مع بدايات البحث في ميدان علم الصرف، وتحددت مفهوماته بدقه باتساع البحث في أبواب الصرف ومقولاته، واستقرت هذه المصطلحات في الاستعمال بعد ان ارسى العلماء قوانينه وأوضحوا معالمه[4] .

لذا نجد سيبوية (ت180هـ) هو أول من ذكر هذا المصطلح في الكتاب بقوله : ((هذا باب ما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال غير المعتلة والمعتلة وما قيس من المعتدل الذي لا يتكملون به ولم يجي في كلامهم إلا نظيره من غير بابه، وهو الذي يسميه النحويون التصريف والفعل))[5] .

ثانيا : موضوعه :

إن موضوع علم الصرف هو الالفاظ العربية من حيث تلك الاحوال، كالصحة، والاعلال، والأصالة، والزيادة، ونحوها، ويختص بالأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة، وما ورد من تثنية بعض الاسماء الموصولة، وأسماء الإشارة، وجمعها وتصغيرها[6] .

فموضوع التصريف إذًا إنما هو الأفعال المتصرفة، والأسماء المعربة، أما الحروف فلا يجوز فيها التصريف، وكذلك كل ما أشبهها مما لم يعرف أشتقاقه وهو في هذا محمول على الحروف التي هي الاصل في هذه القضية[7] ، وقال ماريو باي: ((موضوع الدراسة في علم الصرف هو دور السوابق واللواحق والتغيرات الداخلية التي تؤدي الى تغير المعنى الأساسي للكلمة))[8].

ثالثًا : واضعه:

---

1 – ينظر: منهج البحث اللغوي علي زوين 23 .

2 – ينظر: محاولات بناء المعيار الدلالي في الدلالة المعجمية 44 .

3 – ينظر: دراسات في علم الصرف عبد الله درويش 5 .

4– ينظر: الاصطلاح الصرفي بين اللسانيات وفقه اللغه 72 .

5– الكتاب ، طبعة هارون 4 / 242 .

6– ينظر: شذا العرف في فن الصرف للحملاوي 49 ، ودروس التصريف لمحيي الدين 5 .

7– ينظر: مناهج الصرفين ومذاهبهم ، حسن هنداوي 36 .

8– أسس علم اللغة ، ماريو باي 53 .

اختلف الباحثون قديماً في الحديث في نشاة هذا العلم وبداياته الاولى، وحول الحديث عمن وضع أصوله، وبوب له أبوابه، وأخرج للناس تاليفاً يتناول ترتيب موضوعاته وصياغتها على النسق الذي انتهى إليه اليوم بين أيدينا[1]، وقد ذكر السيوطي أن أول من وضع الصرف هو معاذ الهراء قال: ((معاذ بن مسلم الهراء، وهو نحوي مشهور، وهو أول من وضع التصريف))[2] وقال في موضع آخر : ((وقد وقع في شرح القواعد لشيخنا الكافيجي أن أول من وضعه معاذ بن جبل ، وهو خطأ بلا شك ، وقد سألته عنه فلم يجبني))[3] .

رابعًا : أهمية الصرف:

نجد أن القدماء قد مدحوا هذا النوع من العلم وأخبروا عنه بسيد العلوم وأكثرها شرفاً لذا سأذكر أقوال جملة من النحويين في هذا الصرح العظيم وابدأ بما ذكره ابن جني (ت 392 هـ) بقوله: ((وهذا القبيل من العلم أعني التصريف ، يحتاج اليه جميع أهل العربية أتم الحاجة، وبهم إليه أشد فاقة، لأنه ميزان العربية، وبه تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها، ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به))[4] .

وقال ابن يعيش (ت643هـ): ((فإنه لمّا كان التصريف من أجلّ العلوم وأشرفها، وأغمض أنواع الأدب وألطفها، حاجة النحوي إليه ضرورية، والمملق منه مملق من حقيقة العربية))[5] .

خامسًا : غايته :

قال ابن جني: ((إنما تقيس ما لم يأت على ما أتى من كلام العرب، والغرض في صناعة الإعراب والتصريف: إنما هو أن يقاس مالم يجيء على ما جاء، فقد وجب من هذا أن يتبع ما عملوه، ولا يعدل عنه، لأنه هو المعنى المقصود والسبب الذي له وضع هذا العلم واخترع))[6].

وقال الدكتور حسن هنداوي: إن قياس أصل من أصول التصريف، وإذا كان كذلك فقد وجب على من أراد معرفة العربية أن يتقن القياس الصرفي، لأنه لا يوصل إلى معرفة اوزان الأسماء والأفعال ومايعتروها من تغير إلاّ به[7] .

سادسًا : الدرس اللغوي عند العرب :

لقد وقع اهتمام العرب بالدرس اللغوي، باهتمامهم بالنص القرآني حرصا منهم على تنقية لغتهم وفصاحتها، ولاسيما بعد دخول الأعاجم في الإسلام فاستهدف اللغويون والنحاة جمع لغتهم لحفظها من التشوية والتحريف، وبفهم النص القرآني والوقوف على معانيه والإحاطة بدقائقه، واجتنابا للتحريفات سواء في الأصوات والألفاظ أو المعاني، وكذلك الأساليب والقواعد، وقد انتهج علماء العربية للقيام بذلك منهجا متميزا في البحث اللغوي معتمدين على ذوقهم وإعمال العقل ودقة الملاحظة، وكان ذلك في اطار الدراسة القرآنية، وقد كان للدراسات العربية اللغوية فضل السبق في الوقوف على كثير من الظواهر الصوتية والصرفية والنحوية التي أفادت المحدثين إفادة جمة ولاسيما الغرب[8].

1- ينظر: المستقى في علم التصريف، عبد اللطيف الخطيب 11.

2-المزهر للسيوطي 2 / 400 .

3- بغية الوعاة 2 / 291 .

4- شرح الملوكي في التصريف 17 .

5- المنصف في شرح التصريف لابن جني 1 / 2 .

6- المنصف لابن جني 2 / 242 .

7- ينظر: مناهج الصرفيين ومذاهبهم 61-63 .

8 - ينظر: مناهج البحث اللغوي عند العرب (رسالة ماجستير) 28 .

إذًا للعرب باع طويل في الدرس اللغوي على مختلف المستويات، فقد كتبوا في الأصوات والصرف والنحو وفي المعجم والدلالة وأجادوا الكتابة فيها الى حدّ ملحوظ، ووصلوا في دراسة بعضها الى درجة أذهلت الأجيال المتعاقبة من حيث غزارة المادة ووفرتها ومن حيث القدرة على التحليل والتفريع والإحاطة[1] .

سابعًا : الدرس النحوي والدرس الصرفي :

إن المتتبع لهذه المصنفات يجد أن الصرف يأتي متأخراً وهذا ما نبه عليه ابن جني بقولة: ((لا نكاد نجد كتاباً في النحو إلّا والتصريف في آخره))[2]، وقد أفاد الدارسون أن البحث الصرفي في اللغة العربية، يعتبر مقدمة للبحث في ميدان النحو[3]

لذا نجد أن ابن جني قد نوه إلى هذا الترتيب بين النحو والصرف بقوله: ((فالتصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابته، والنحو إنما هو لمعرفة أحواله المتنقلة، ألا ترى أنك إذا قلت (قام بكرٌ، ورأيت بكراً ومررت ببكرٍ) فانك إنما خالفت بين حركات حروف الإعراب لاختلاف العامل، ولم تعرض لباقي الكلمة واذا كان ذلك، كذلك فقد كان من الواجب على من اراد معرفة النحو أن يبدا بمعرفة التصريف، لأن معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن يكون أصلاً لمعرفة حاله المتنقلة))[4] .

ورب سائل يسأل بعد هذه المقدمة التي ذكرها ابن جني، لماذا يقدم النحو على الصرف في مصنفات العلماء ؟ فتأتي الإجابة واضحة إلى ما ذكره ابن عصفور(ت669 هـ) بقوله :((وقد كان ينبغي أن يقدَّم علم التصريف على غيرة، من علوم العربية إذ هو معرفة ذوات الكلم، في أنفسها، من غير تركيب، ومعرفة الشيء في نفسه، قبل أن يتركب، ينبغي أن تكون مقدمة على معرفة أحواله التي تكون له بعد التركيب، إلا أنه أخر، للطفة ودقته فجعل ما قُدم من ذكر العوامل توطئهة له، حتى لايصل إليه الطالب، إلا وهو قد تدرَّب وارتاض للقياس))[5].

ثامنًا : الدرس الصوتي والصرفي عند القدماء :

لم يكن الدرس الصوتي إلا مقدمة منطقية للدرس الصرفي، وإن تداخلت المباحث، واختلفت المناهج، إلّا أن هذين العِلمَيّنِ نشآ تحت مظلة واحدة، كان مبتدؤها نظرية الخليل الصوتية المركزية، التي عالج على ضوئها ضروب اللغة، وحصر أبنيتها، وفق منظور التبادل والتوافق الرياضي، فكان أن وضع معجم العين، وحرّك دائرة بنائه الانتاجي على قطب تبادلية المواقع، فكان أن حصل على كم تصاعدي من الجذور، بين منها المهمل والمستعمل، بعد أن عرضه على المستقر من المادة اللغوية المروية، ثم كانت الأبجدية الصوتية، التي أقام عليها بناء معجمه اللغوي[6].

وقد درس سيبويه الأصوات أيضاً تحت باب (الإدغام)، وكانت دراسته مقدمة لدرسة الإدغام، ووضع مصطلحات دقيقة للكثير من الظواهر الصوتية ههنا وفي مباحث أخرى كالإمالة والروم والإشمام، وفتح الباب أمام دراسات صوتية، تالية بما قدم من أسس ومبادئ علمية صحيحة ، وتابع اللغوي ابن جني جهود شيوخ البصرة في الدرس الصوتي، في مواضع شتى من كتاب الخصائص، ولم يتوقف عند هذا الحدّ بل خصص كتاباً لدراسة الأصوات وهو كتاب (سر صناعة الإعراب)، ولعله الكتاب الأول الذي ألف لدراسة الأصوات

---

1 – ينظر: التفكير اللغوي بين القديم والجديد ، كمال بشر 421 .

2 – المنصف 1 / 4 .

3 – ينظر: علم الصرف الصوتي عبد القادر عبد الجليل 30 .

4 – المنصف 1 / 4 .

5 – الممتع في التصريف لا بن عصفور 1 / 30_31 .

6 – ينظر: علم الصرف الصوتي 31 .

وما يتعلق بها من مسائل لغوية أخرى[1]، وقد أدرك ابن جني في كتابه، الصلة بين الصوت والصرف فقدم لكتابه بمقدمة صوتية، ثم انطلق إلى حروف المعجم، فأفرد لكل حرف من حروف العربية باباً، ذكر فيه أحواله وتصرفه في الكلام، من أصليته وزيادته وصحتة وعلته، وقلبه إلى غيره، وقلب غيره إلية[2].

إذن فالدرس الصرفي العربي برز من نسيج الرؤية الصوتية للفونيمات من التركيبة العربية وقام على طبيعتها التكوينية، وهو يعالج البنية الصرفية[3].

تاسعًا : الدرس الصوتي والصرفي المحدثين :

يرى المحدثون أن هناك علاقة وثيقة تكاد لا تنفك بين علمي الصوت والصرف لذا ربطوا بين الدراسات الصرفية والدراسات الصوتية الحديثة، وخاصة بعد تطور آلات الصوت وأدواته، كما ربطوا الصرف مع باقي فروع الغة .

وتوصل اللسانيون المحدثون إلى أن ما لا شك فيه أن كثيراً من موضوعات علم الصرف لا تستقيم درستها دراسة دقيقة إلّا بالاعتماد على القوانين الصوتية، نحو الاعلال والابدال والادغام، فالدراسات اللغوية الحديثة تنص على فشل أية دراسة صرفية، أو نحوية لا تاخذ في حسبان الجانب الصوتي للظاهرة المدروسة[4].

والفرع (الفنولوجي) هو الذي يُعني كل العناية بأثر الصوت اللغوي في تركيب الكلام، نحوه وصرفه، ولهذا يمكن أن يطلق عليه علم الأصوات الذي يخدم بنية الكلمات وتركيب الجمل في لغة من الغات[5].

وربما كان أكثر فروع الدرلسة اللغوية حاجة للتحليل الصوتي هو علم الصرف، وذلك ما أغفله أكثر الباحثون، فقد كانت دراسة الاصوات عندهم تاتي ضمن الدراسة النحوية والصرفية والمعجمية من أمثال (معجم العين) للخليل، و(الجمهرة) لابن دريد، حتى أطل بن جني بدراساته القيمة في مجال الصوت وعلم اللغة خاصة، وفي مجال الدراسات اللغوية عامة، ويعد ابن جني في كتابه (سر صناعة الإعراب)، أول من أفراد المباحث الصوتية بمؤلف مستقل ونظر إليها على أنها علم قائم بذاته[6] .

وقد ظهرت مصطلحات حديثة تدل على علاقة الصوت بالصرف في العصر الحديث منها:

1. المورفيم: وهو المصطلح الأساسي في التحليل الصرفي الحديث ويعني الوحدة الصرفية[7].

2. علم الفنولوجيا الصرفي: وهو منهج للبحث اللغوي في مجال الوسط بين الفنولوجيا أو علم الفونيمات والصرف، وله جذور قديمة تعرفها مدرسة (براج) تحت الاسم الأخير، ووظيفة هذا الفرع الجديد النظر في التركيب الصوتي (الفونيمي أو الفنولوجي) للوحدات الصرفية فهو يحلل ويصف ما يعرض لهذه المورفيمات من صور صوتية بحسب السياق الذي تقع فيه[8].

3. علم الأصوات الصرفي: ويعني معالجة تبدلات الصوائت والصوامت ضمن وظائف الأصوات في أحد اللغات ولاتدخل هذه المعالجة في نطاق علم وظائف الأصوات أي (الفونولوجيا) لأن وضع قواعد لمثل هذا التبدل قضية تخص علم الصرف دون سواه، ولا تخضع بحال من الأحوال إلى عوامل صوتية، لذلك فإن

1- ينظر: مدخل إلى فقه اللغة العربي ، احمد محمد قدور 170_174 .

2- ينظر: مقدمة سر صناعة الإعراب 17_18 .

3- علم الصرف الصوتي 32 .

4 - ينظر: الأصول في اللغة العربية وآدابها ، أبو مغلي 41 .

5 - ينظر: الأصوات اللغوية ، إبراهيم أنيس 7 .

6 - ينظر: الدراسات اللغوية عند العرب المعطيات والمآخذ 141 .

7 - علم اللغة ، حاتم الضامن 58 .

8 - ينظر: المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية 130_131 .

مصطلح (علم الأصوات الصرفي) الذي يرتبط في ذهن المرء بعلم وظائف الأصوات لا بد من تجنبه كمصطلح إذا كان المرء بصدد بحث الآلية التي تستعمل بها بعض الفروق أو التبدلات من جانب المتكلم لأغراض صرفية[1].

4. التغيرات الصرفية الصوتية: ويطلق هذا المصطلح على التغيرات التي تطرأ على البنية الصرفية لاعتبارات صوتية، ومنه التغيرات التي تحصل في البنية المقطعية للكلمة العربية، أي تفسير التغيرات الصرفية في ابنية الكلمة العربية بطريق صوتي هو البنية المقطعية[2] .

المبحث الثاني
المعيارية في الدرس العربي

اولًا : النزعة المعيارية :

استقرى مدونو النحو ما وصلهم من كلام العرب وراعوا الحكم السائد في الأعم الأغلب منه، فدققوا علله وصنفوها ثم وضعوا قوانينهم المطردة، ولاشك في أن بعض المنقول من مختلف اللهجات يخرج على هذه القوانين، فحاول النحاة تسجيله وتذييل بعض أحكامهم باستثناءات وتفريعات، وبذلو في ذلك جهداً صادقاً حتى لايشذ على قوانينهم شيء ذو بال، ومع ذلك شذت على استثناءاتهم وقيودهم بعض النوادر لا قيمة لها، وإنما العبرة بما أطرد في أكثر كلامهم[3].

إذًا يتصف التراث اللغوي العربي بقيامه على المعيارية وتخلف النزعة الوصيفة عنه، وهي التي تعنى بالصحة اللغوية أو معيار الصواب والخطأ، بهدف تقديم قواعد تعصم اللسان أو القلم من الخطأ واللحن، فالمنهج المعياري يخالف المنهج الوصفي، لأن الأول قائم على فرض القاعدة أي يبدأ بالكليات وينتهي إلى الجزئيات، ولما كان المنهج الوصفي منهجاً استقرائياً يعتمد المادة اللغوية أساساً، لاحظنا أن المنهج المعياري يعتمد القاعدة أساساً وينأى عن الوصف ويتأول لما خرج عن القواعد التي يصوغها بأحكام شتى التاويلات، أو يحكم عليها بالشذوذ والقلة إن لم يجد فيها تأويلاً مناسباً ولو كان بعيداً أو مستغرباً[4] .

قال الدكتور كمال بشر: ((والمعيارية مبنية على أساس فكرة تقليدية مشهورة تمثلها العبارة الآتية (اللغة هي ما يجب أن يتكلمه الناس، وليست ما يتكلمه الناس بالفعل)، وعن هذه الفكرة تفرع منهجان متقابلان: أحدهما المعياري: وهو الذي يعني بتوجيه عناية الناس إلى ما يجب اتباعه في قواعد اللغة، وبالحكم با لخطأ على كل مخالفة ما يلقي إليهم من قواعد وقوانين، والثاني الوصفي: ولا تعدو وظيفته تسجيل الواقع اللغوي كما هو بدون التورط في مسائل الصواب والخطأ، فهو إذًا منهج يبحث عن الحقيقة لذاتها على حين يسير الأول على فرض مايراه الدارسون من قواعد، والزام الناس بها، والمنهج بهذا الوصف هو ما سار عليه رجال النحو العربي من أول يوم حتى هذه اللحظة))[5].

ثانيًا : المنهج المعياري :

يعتمد المنهج المعياري القاعدة أساسا وينأى عن الوصف، وهو المنهج الذي وسمت به الدراسات اللغوية العربية عامة والنحوية منها خاصة، فقد عد النحو العربي في عمومه نحواً معيارياً باعتبار مقاييسه وقواعده فاصلاً في الصحة والخطأ، نظراً لاهتمام العرب بتعليم الناشئة وغيرهم قواعد اللغة، فاتجهوا بالنحو وجهة

---

1 – ينظر: مبادئ اللسانيات العامة 94_95 .

2 – ينظر: علم اللغة ، حاتم الضامن 61_62 .

3 – ينظر: في أصول النحو ، سعيد الأفغاني 79 .

4 – ينظر: منهج البحث اللغوي علي زوين 23 .

5 – التفكير اللغوي بين القديم والجديد 318 _ 319 .

تعليمية حرصا منهم على حفظ الكتاب الكريم من اللحن والخطأ، وهذا ما أكده تمام حسان من خلال قوله: ((إن الظروف التي دعت العرب إلى نشاة الدراسات اللغوية عند العرب كانت العامل الرئيسي في تحديد مسار هذه الدراسات، ونزيد هنا إن الغاية التي نشأ النحو العربي من أجلها وهي ضبط اللغة وإيجاد الأداة التي تعصم اللّاحنين من الخطأ فرضت على هذا النحو أن يتسم في جملته بسمة النحو التعليمي لا النحو العلمي أو بعبارة أخرى أن يكون في عمومه نحواً معيارياً لا نحواً وصفياً))[1] ، فيتبين من قوله أن دوافع وأسباب نشاة النحو العربي جعلته ينحو منحى تعليمياً لا علمياً وهذا ما ينماز من كونه معيارياً .

وقال الدكتور إسماعيل عمايرة: ((لاشك في أن اللغة العربية قد وضعت قواعدها وضعاً روعي فيه إلى الرغبة في اطّراد القواعد، وهو أمر لا مناص منه، فيما نحسب، في سبيل الوصول إلى صيغة مفهومة مطردة للغة، وبخاصة في المجال التعليمي، فالمعيارية مبدأ مهم في رسم قواعد اللغات، ولا ينبغي أن تكون المعيارية مقرونة بهوى النحاة بالضرورة، إذ لابد من أن ترتكز على أسس وصفية، فما اطرد أو شذ أو قل أو جاز، إلى غير ذلك من أحكام نحوية، لايأتي به النحوي على هواه، بل هو من واقع النصوص اللغوية بقدر ما كان في وسع النحاة استخلاصه[2] .

ثالثاً : اسس المنهج المعياري :

1.**القياس:** هو قول مؤلَّف من قضايا إذا سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر[3].

ويجري مصطلح القياس عند النظر في قواعد العربية وفي أصولها على وجوه كثيرة[4]، وقانون القياس عام، وظلاله مهيمنة على كل القواعد إلى أقصى حدّ، بحيث يصبح ما يخرج عليها شاذا، وبحيث تفتح الأبواب على مصاريعها ليقاس على القاعدة ما لم يسمع عن العرب ويحمل عليها حملا، فهي المعيار المحكم السديد، ويعد القياس الأساس الذي يقوم عليه وضع القواعد النحوية والصرفية واطرادها[5]، وقيل: أن القياس: هو قانون السهولة والتيسير[6] .

وقد عرف العرب القياس من وقت مبكر، فإن علماء اللغة بعد جمع اللغة وتدوينها، حرصوا على وضع القواعد لها، بهدف خلق معيارية نحوية تضبط المتحدثين باللغة، وبخاصة بعد أن توسعت دائرة اللغة، وتحدث بها أهل السليقة، واختلط العرب الفصحاء بغيرهم وشاع ما يسمى باللحن، وركزوا على حفظ اللسان العربي، والمساعدة على فهم القرآن الكريم وضبط أدائه[7] .

2. التعليل: هو تقرير ثبوت المؤثر لاثبات الأثر، وقيل: هو انتقال الذهن من المؤثر إلى الأثر كانتقال الذهن من الدخان إلى النار[8] .

ويعتبر التعليل سمة من سمات المعيارية والعلة أكثر أركان القياس تفرعاً عند أصحاب مدرسة القياس، وتطرق أهل اللغة لأنواعها، وشروطها، ومسالكها، وقوادحها، واختلفو فيها، وتعددت الآراء حولها والعلة:

---

1 – اللغة العربية معناها ومبناها ، تمام حسان 13.

2 – المستشرقون والمناهج اللغوية 90_91 .

3 – ينظر: التعريفات 181 .

4 – ينظر: القياس في اللغة العربية ، محمد حسن 19 .

5 – ينظر: المدارس النحوية ، شوقي ضيف 20 و87 .

6 – ينظر: التطور اللغوي ، رمضان عبد التواب 100 .

7 – ينظر: محاولات بناء المعيار الدلالي 23 .

8 – ينظر: التعريفات 61 .

هي الربط الحقيقي بين ألأصل والفرع، ويحكم على قوة القياس من قوة العلة ومناسبتها، وهناك من اللغويين من يفرق بين العلة والسبب، فما كان موجباً يسمى علة، وما كان مجوزاً يسمى سبباً[1] .

وذكر ابن جني هذا النوع من العلل في باب الفرق بين العلة الموجبة والعلة الموجزة قال: ((اعلم أن أكثر العلل عندنا مبناها على الإيجاب بها كنصب الفضلة أو ماشابه في اللفظ الفضلة ورفع المبتدأ، والخبر، والفاعل، وجر المضاف إليه، وغير ذلك، فعلل هذه الداعية إليها موجبة لها، غير مقتصر بها على تجويزها، وعلى هذا مقاد كلام العرب، وضرب أخر يسمى علة، وإنما هو في الحقيقة سبب يجوز ولا يوجب، من ذلك الأسباب الستة الداعية إلى الإمالة هي علة الجواز لا علة الوجوب، ألاترى أنه ليس في الدنيا أمر يوجب الإمالة لابد منها وأن كل ممال لعلة من تلك الأسباب الستة لك أن تترك إمالته مع وجودها فيه، فهذه إذًا علة الجواز لا علة الوجوب))[2].

رابعًا : مشاكل المعيارية :

يرى بعض المحدثين أن هناك مشاكل تطال المنهج المعياري الذي اعتمده اللغويون في الحقبة السابقة التي بدأ تدوين الكتب اللغوية والنحوية والصرفية ومن بين الرافضين لهذا النوع من الاتجاه هو الدكتور تمام حسان الذي ذكر بعض المشاكل التي كانت سببها المعيارية ومن بين هذه المشاكل هي:

أ. مشكلة القياس: يرى إن القياس هو عملية معيارية إلى أقصى حد، وعملية الصوغ القياسي على معياريتها لاتدخل في صلب المنهج ، فهي تتصل بنشاط من يستعمل اللغة، لا بمنهج من يبحث في اللغة، وشتان ما بين من يستعمل اللغة ومن يبحث فيها، وأن الباحث إذا لجأ إلى التفكير المعياري فقد استعار لنفسه موقف المتكلم، الذي يحدده الإستعمال لا المنهج، فينبغي للباحث أن يرتضي لنفسه موقفاً وصفيا في اللغة، وأن يقيم نشاطه في دراستها على الاستقراء، والتقعيد[3] .

ويرى أيضاً ضعف القياس وأنه لاسبيل إلى الاحتكام عليه، ومن هذه الأسباب هو اختلاف النحاة في الكثير من المسائل النحوية والصرفية وكان سببها القياس ومنها مسألة (نعم وبئس) قال أبو بركات الأنباري (ت 577 هـ): ((ذهب الكوفيون إلى أن (نعم وبئس) اسمان مبتدآن، وذهب البصريون إلى أنهما فعلان ما ضيان لا يتصرفان))[4].

إن الأولين قاسوها على الأسماء، فاقتنعوا بعد قياسها بأنها أسماء، وأن الآخرين قاسوها على الأفعال، فاقتنعوا بعد قياسها بأنها أفعال، ومعنى ذلك أن منطق القياس مختلف بين هؤلاء وأولئك، ومعنى هذا أن نتائج القياس لاينبغي أن تكون محل ثقة تامة، وأكبر دليل على فشل القياس النحوي وإخفاقة كمنهج للبحث، أنه لا يمنع تعارض النتائج التي يتوصل إليها، ومغزى ذلك أن منهج البحث في اللغة ينبغي أن يقوم على الاستقراء والوصف، لا على القياس والمعيار.

ب. مشكلة التعليل: إن المعروف في كل منهج علمي من مناهج البحث في الوقت الحاضر أنه يعني أولاً وآخرا بالإجابة عن (كيف) تتم هذه الظاهرة أو تلك، فإذا تعدى هذا النوع من الإجابة إلى (لماذا) تتم هذه الظاهرة أو تلك، لم يعد هذا منهجاً علمياً، بل لامفر من وصفه بالحدس والتخمين، وتفسير الإرادة والبحث عن الحكمة الألهية في وجود هذه الظواهر .

رأى أرسطو أن العلل كانت ذات أربعة أنواع، ولكن العلم الحديث لا يسمح إلّا بواحدة فقط من هذه الأنواع الأربعة والذي يهمنا منها علتان وهما: العلة (الصورية أو الفاعلة)، والعلة (الغائية)، والفرق بينهما أن

---

1 – ينظر: محاولات بناء المعيار الدلالي 14_15 .

2 – الخصائص 1 / 164 .

3 – ينظر: اللغة بين المعيارية والوصفية ، تمام حسان 39 _ 44 .

4 – الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي بركات الأنباري 1 / 98 .

العلة الصورية أو الفاعلة هي التي نسميها (العلة) أما العلة الغائية فهي (الغرض)، وتكون لو أنك رأيت مطعماً على قمة جبل، فالعلة الصورية هي حمل المواد إلى أعلى الجبل، وترتيبها على هيئة بيت ، أما العلة الغائية، فهي تهدئة الجوع والعطش عند عابر السبيل، لذا فإن العلة الصورية معترف بها في العلم لأنها تصف الوضع المعين، وتصف كيفية حدوثه، أما العلة الغائية فغير معترف بها علمياً، لأنها تتكلم أكثر مما تتكلم عن الأمور الغيبية لا سبيل إلى اختبار صدقها أو كذبها، ومن قبيل العلل الغائية علل النحاة التي يوردونها لرفع الفاعل، والمبتدأ والخبر، ونائب الفاعل، واسم كان، وخبر إن، وفي نصب المنصوبات، وفي بعض الأسماء من الصرف وهلم جرا[1].

ج. مشكلة العامل:

قال احمد الجواري: ((وحقاً أن موضوع العامل في الإعراب هو السبب الأول في الذي خرج بالاعراب عن حقيقة معناه وعن واقع وظيفته في النحو، وهو الذي خلق فيه أبواباً لا لزوم لها ولا فائدة فيها، وهو الذي عقّد قواعد الإعراب تعقيداً لامزيد عليه))[2] .

لقد كان التعليل في دراسة اللغة مسؤولاً كذلك عن خلق (نظرية العمل) فالفاعل مرفوع بعلة وجود الفعل، والمبتدأ مرفوع بعلة الابتداء، وهلم جرا، كما اختلف البصريون في قياس (نعم وبئس) إخوانهم الكوفيين واختلفوا كذلك في تحديد العامل في بعض الحالات، فالمبتدأ عندهم مرفوع بالخبر، والخبر مرفوع بالمبتدأ، واختلاف النحاة في علة العامل دليل على خطأ منهجهم، وتعارض بعضه مع بعض، وقد وجد ابن مضاء (ت 592 هـ) في الدعوة إلى إلغاء

نظرية العامل قال: ((قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستنغي النحويُّ عنه، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه، فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلّا بعامل لفظي، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي))[3] .

ويعترض ابن مضاء على سيبويه بقوله: ((ألا ترى سيبويه (رحمه الله) قال في صدر كتابه[4]، وإنما ذكرت ثمانية مجارٍ، لافرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدثه فيه العامل، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه، وبين ما يُبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء احدث ذلك فيه ؟ فظاهر هذا أن العامل أحدث الإعراب، وذلك بيّن الفساد))[5] .

ثم يذكر ابن مضاء[6]، قول ابن جني في حديثه عن العامل بقوله: ((في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم، إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره))[7] .

ثم يورد بعد ذلك رأي آخر عن أهل الحق ومذهبهم من أن الأصوات إنما هي من فعل الله تعالى قال: ((وأما مذهب أهل الحق فإن هذه الأصوات إنما هي من فعل الله تعالى، وإنما تنسب إلى الإنسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية))[8] .

---

1 – ينظر: اللغة بين المعيارية والوصفية 49_51 .

2 – نحو التيسير ، احمد عبد الستار الجواري 46 .

3 – الرد على النحاة لابن مضاء 69 .

4 – ينظر: الكتاب 1 / 13 .

5 – الرد على النحاة لابن مضاء 69 .

6 – المصدر نفسه 69.

7 – الخصائص 1 / 109_110 .

8 – الرد على النحاة لابن مضاء 69_70 .

ويخلص من ذلك بأن العامل مختلف فيه، ولم يتفق النحاة واللغويون على الرأي فيه، فهو أما أن يكون :

1. لفظاً في الجملة، أو معنى من المعاني النحوية .
2. المتكلم .
3. الله سبحانه وتعالى .

ويرى ابن مضاء: أن الغرض الأول باطل بشقه الأول، لأن الفاعل لابد أن يكون موجوداً عند حدوث الفعل ولا ينطق المعمول إلّا بعد عدم العامل ، أما في شقه الثاني، فالعامل إما أن يكون مريداً كالحيوان، أو طبيعياً كالنار ، وليست المعاني النحوية أياً من هذين[1] .

إلى هنا قد نقض ابن مضاء الغرض الأول ولكنه لم يتعرض لرأي ابن جني أن العامل هو المتكلم، ولا لرأي أهل الحق وهو الله سبحانه وتعالى، فأما أن العامل هو المتكلم فيتنافي مع الطابع الاجتماعي للغة، ولو ترك لكل متكلم أن يرفع أو ينصب أو يجر أو يجزم، كما يشاء لما استطاع النحاة أن يدرسوا لغة العرب، ولقد وضحنا من قبل أن اللغة ظاهرة اجتماعية، وأن لها شروطا في الصياغة لابد أن يراعيها الفرد، إذًا فهذا الغرض باطلٌ أيضا، وأما أن الله سبحانه وتعالى هو العامل النحوي، فلست أدري لم اختلف عمله سبحانه في (ما) الحجازية، عن عمله جلّ شأنه في (ما) التميمية، وهل كان هذا الاختلاف لعلة غائبة يعلمها سبحانه، أم كان له حكمة يمكن لأصحاب علم الكلام أن يقدروها في ضوء منطق أرسطو[2].

وبهذا فإن نظرية العامل أحد مشاكل اللغة لأنه يُعد من أقسام التعليل والذي بدوره أحد سمات المعيارية .

الخاتمة

بعد حمد الله تعالى والرحلة الطويلة في علم الصرف أسفرت هذه الدراسة عن نتائج مهمة ، سنقف ههنا عند أهمها :

1. إن للدرس الصرفي أهمية قصوى في الدرس اللغوي العربي إلا إنه لم يلق حتى الآن ما ينبغي من الدرس الذي يعين على تقديمه في صورة تيسّر للإفادة منه .
2. الصرف موضوع شائك يلقى دارسوه عناء كبيرا في تفهم قواعده الكلية .
3. الجمع بين النحو والصرف في مؤلف واحد كان ديدن العلماء الذين ألفوا في النحو.
4. إن موضوع علم الصرف هو الأفاظ العربية من حيث تلك الأحوال، كالصحة، والإعلال، والأصالة، والزيادة، ، ونحوها، ويختص بالأسماء المتمكنة، والأفعال المتصرفة .
5. هناك خلاف بين العلماء في التعريف ودلالة علم الصرف ولكن المغزى واحد من تصرف ذوات الكلم .
6. وجود علاقة وثيقة بين الصوت والصرف ولم يكن الدرس الصوتي إلّا مقدمة منطقية للدرس الصرفي .
7. هناك تشابه بين الدرس الصرفي عند القدماء والمحددثين مع اختلافهما في بعض الجوانب الصوتية .
8. ظهور مصطلحات جديدة لعلم الصرف من قبل المحدثين وعلماء الألسن .
9. اعتماد النحاة على المنهج المعياري في اثبات قواعد الدرس العربي أكثر من المنهج الوصفي .
10. اعتماد النحاة على القياس والتعليل وهما أركان المنهج المعياري .
11. من أسباب مشاكل المعيارية هو جرّ العربية إلى المزيد من التعقيد .
12. ظهور خلاف في الكثير من القواعد والمسائل بين علماء النحو لاعتمادهم على أسس معيارية كالقياس والتعليل .

---

1 – ينظر: المصدر نفسه 70 .

2 – ينظر: اللغة بين المعيارية والوصفية 55_57 .

المصادر والراجع

- **القرآن الكريم**

1. أسس علم اللغة، ماريو باي، ترجمة: احمد مختار عمر، عالم الكتب، ط/8 ، 1998 م .
2. الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، مكتبة أنجلو المصرية، سنة الطبع 2007 م، القاهرة .
3. الأصول في اللغة العربية وآدابها، سميح أبو مغلي، مصطفى محمد الغار، دار القدس للنشر والتوزيع، ط/1 ، عمان ، الاردن (د. ت) .
4. الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري (ت577 ه)، تحقيق : حسن حمد وإشراف إميل بديع ، دار الكتب العلمية، ط/2، 2007 م، لبنان .
5. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، عبد الرحمن بن أبي بكر ، جلال الدين السيوطي (ت 911 ه) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان (د-ت) .
6. تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمد مرتضى الحسيني الزبيدي(ت 1205ه)، تحقيق مصطفى حجازي الجزء الرابع والعشرون، التراث العربي، 1408 ه، 1987 م، الكويت.
7. التصريف الملوكي، أبو عثمان بن عبد الله ابن جني النحوي (ت 392 ه)، مطبعة المدن الصناعية، الطبعة الأولى، مصر، (د. ت) .
8. التطور اللغوي، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط/3 ، 1997م، القاهرة .
9. التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت 816 ه)، تحقيق: جماعة من العلماء باشراف الناشر ، دار الكتب العلمية ، ط/2، 1983 م، بيروت / لبنان .
10. التفكير اللغوي بين القديم والحديث، كمال بشر، دار غريب للنشر، 2005م ، القاهرة .
11. الخصائص،أبو الفتح ابن جني(ت392ه)،تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية.
12. دراسات في علم الصرف، عبد الله درويش، مكتبة الطالب الجامعي ، ط/3 ، 1408 ه، 1987م ، المملكة العربية السعودية، مكة المكرمة .
13. الدراسات اللغوية عند العرب المعطيات والمآخذ: هادي نهر، مجلة آداب المستنصرية، تصدرها كلية الأداب بالجامعة المستنصرية ، العدد3 ، 1398 ه - 1978 م .
14. دروس التصريف، محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية ، 1995 م ، بيروت .
15. الرد على النحاة لابن مضاء، أبو العباس احمد بن عبد الرحمن القرطبي (ت 592 ه)، تحقيق: محمود إبراهيم البنا، دار الاعتصام ، ط/1 ، 1399 ه، 1979م .
16. سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392 ه)، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، ط / 2 ، 1413 ه، 1993 م، بيروت .
17. شذا العرف في فن الصرف، احمد بن احمد الحملاوي (ت 1315 ه)، قدم له وعلق عليه محمد بن عبد المعطي، دار الكيان، (د . ت) .
18. شرح الملوكي في التصريف، ابن يعيش (ت 643 ه)، تحقيق : فخر الدين قباوة، المكتب العربية، ط / 1 ، 1393 ه 1973 م، حلب .
19. علم الصرف الصوتي، عبد القادر عبد الجليل، أزمنة للنشر، 1998 م .
20. علم اللغة، حاتم صالح الضامن، بيت الحكمة للنشر، جامعة بغداد (د . ت).
21. في أصول النحو، سعيد الأفغاني، المكتب الإسلامي 1407 ه، 1987 م، بيروت .
22. القياس في اللغة العربية، محمد حسن عبد العزيز، دار الفكر ، ط/1، 1995م، القاهرة .
23. كتاب سيبويه لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت 180 ه)، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/3 ، 1988 م .
24. كتاب العين، الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت 170 ه)، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرئي، دار ومكتبة الهلال، (د . ت) .

25.لسان العرب، محمد بن منظور(ت 711 ه)، دار صادر، ط/3 ،1414 ه ، بيروت .
26.اللغة بين المعيارية والوصفية، تمام حسن، عالم الكتب، ط/4 ، 2001 م ، القاهرة .
27.اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسام، دار الثقافة، 1994 م، البيضاء ، المغرب .
28.مبادئ اللسانيات العامة : أندرية مارتينية ، ترجمة : أحمد الحمو، المطبعة الجديدة ، 1985 م ، دمشق .
29.المبدع في التصريف، أبو حيان النحوي الأندلسي (ت 745 ه)، تحقيق عبد الحميد السيد، مكتبة دار العروبة ، ط / 1 ، 1402 ه، 1982 م، الكويت .
30.محاولات بناء المعيار الدلالي في المعجمية، بدر بن عائد، دار الجنان ،ط/1 (د. ت).
31.المدارس النحوية، أحمد شوقي ضيف ، دار المعارف ، ط /7 ، القاهرة ، (د . ت) .
32.مدخل إلى فقه اللغة العربية، أحمد محمد قدور، دار الفكر،ط/3، 2003م، دمشق.
33.المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية ، الناشر مكتبة الشروق، ط/4 ، 2004م ، مصر.
34.المزهر في علوم اللغة وأنواعها، عبد الرحمن ، جلال الدين السيوطي (ت911 ه)، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب ، ط / 1 ، 1418 ه، 1998 م، بيروت .
35.المستشرقون والمناهج اللغوية ، إسماعيل احمد عمايرة ، دار حنين ، ط / 2 ، 1992م، عمان ، الأردن .
36.المستقصى في علم التصريف، عبد اللطيف محمد ، دار العروبة ،ط/1، 2003م،الكويت.
37.المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية ، محمد رشاد الحمزاوي، حوليات الجامعة التونسية، تصدرها كلية الأداب والعلوم الأنسانية، العدد 14 تونس، سنة 1977م .
38.المفتاح في الصرف ، عبد القاهر الجرجاني (ت 471 ه)، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، ط/1 ، 1407 ه، 1987 م، بيروت ، لبنان .
39.الممتع في التصريف ، لأبن عصفور الأشبيلي (ت 669 ه)، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار المعرفة، ط / 1 ، 1407 ه، 1987 م، بيروت – لبنان .
40.مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة، حسن هنداوي، دار القلم، ط / 1 ، 1409 ه، 1989 م، بيروت .
41.المنصف لابن جني (ت392 ه) شرح كتاب التصريف للمازني (ت 247 ه)،تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، دار إحياء التراث، ط/1 ، 1373 ه 1954 م .
48 . منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث ، علي زوين، دار الشؤون الثقافية، ط / 1 ، 1986 م ، بغداد .
50 . نحو التيسير، احمد عبد الستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ط / 2 ، 1404 ه 1984 م .

الرسائل والأطاريح

1. الاصطلاح الصرفي بين اللسانيات وفقه اللغة، رسالة ماجستير، الطالبة وصال حميد، إشراف الدكتور رضوان القضماني، 2009 م، جامعة البعث، سوريا .
2. مناهج البحث اللغوي عند العرب في ضوء النظريات اللسانية، رسالة ماجستير، الطالبة نسيمة نابي، إشراف الدكتور صالح بلعيد، كلية الآداب، جامعة مولود معمري، الجزائر، 2010 – 2011 م .